المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه: ﴿ 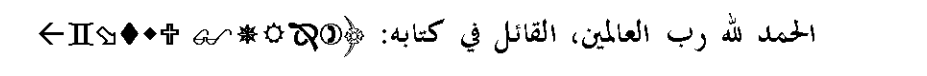 ﴾، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، القائل: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فيعدّ الإمام ابن مجاهد رحمه الله من كبار علماء القراءات الذين أفنوا أعمارهم فيها إقراء وتدريساً وتأليفاً، فمن حيث الإقراء والتدريس أجمع المترجمون لـــه أنَّه «قرأ عليه أمم لا يحصون» وتصدّر للإقراء وازدحم عليه أهل الأداء وبَعُد صيته ورُحِل إليه من الأقطار ..الخ

ومن حيث التأليف فقد ذكروا لـــه عدة كتب في القراءات منها "القراءات الكبير" و"الصغير" و"قراءة النبي ﷺ".

ومن نعم الله تعالى أن كتب لكتابه "السبعة" السلامة من عوادي الزمن، فوصلنا كاملاً عرفنا من خلاله منهج ابن مجاهد في التأليف وعرض المعلومات، بل وعرفنا من خلاله أيضاً صورة واضحة المعالم لشخصيته ومكانته العلمية، ألا وهي صورة العالم الجليل والشيخ الثقة الكبير، الشيخ الذي لم يقتصر على علم القراءات من حيث الرواية فقط، بل أبرز لنا جانباً آخر في شخصيته العلمية وهي ما يتعلّق بعلم القراءات من حيث الدراية وذلك من خلال «حُكْمِه» عليها بالقوة والضعف.

هذا وقد استوقفني أثناء مطالعتي ورجوعي في رسالَتَيّ العلميتين «الماجستير والدكتوراه» إلى كتابه "السبعة" موقف ابن مجاهد من بعض القراءات.

وأقول: ما بين حالة الإعجاب والتقدير لابن مجاهد وكتابه "السبعة"من جهة، وبين حالة الاستغراب من موقفه من بعض القراءات المتواترة «والطعن فيها» من جهة أخرى، كتبت هذا البحث محاولاً فيه تسليط الضوء على تلك القراءات الذي ظهر لي بكلّ وضوح تأثر ابن مجاهد رحمه الله فيها ببعض النحويين واللغويين في عصره، أو بشكل آخر تأثره بعلم النحو وغلبته على تفكيره أثناء تأليفه "السبعة"؛ إذ معلوم أنَّ كلّ من يتعمّق في دراسة علم ما، ويصل فيه إلى درجة معينة لا بد وأن يبقى أثر ذلك العلم عليه، وهذا نلاحظه واضح العيان في علم التفسير إذ كلّ مؤلِّف تطغى عليه صبغة علمه المتخصص فيه.

وهناك سبب آخر مهمّ جداً دفعني إلى كتابة هذا البحث وهو «الدفاع عن القراءات» وذلك حتى لا يغترّ كثيرٌ من أهل النحو واللغة الطاعنين في القراءات بصنيع ابن مجاهد فيقولون: هذا ابن مجاهد وهو إمام من أئمة القراءات وضليع فيها وله فيها المرتبة العالية من حيث الرواية، قد طعن في بعض القراءات وحكم عليها بـــ «الغلط» و«الوهم» و«الضعف» فكيف تنكرون على النحويين واللغويين ذلك؟

ويقال لهؤلاء ومَن شاكلهم ورأى رأيهم وقال بقولهم: هذه الحجة – بل الشبهة – أوهى من بيت العنكبوت؛ لأنَّ قبول القراءة وتواترها وصحتها ليس لأنَّ العالم الفلاني رضيها وقَبِلها، فتضعف إذا ضعفها وتقبل إذا قبلها، لا، وإنَّما المعوّل عليه هو التواتر فإذا حصل وثبت فلا التفات بعد ذلك إلى كلام أحد.

والله تعالى من وراء القصد

التمهيد؛ وفيه:

• **أوّلاً: التعريف بابن مجاهد باختصار:**

اسمه: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي.

كنيته: أبو بكر.

لقبه: الأستاذ، شيخ الصنعة، أول من سبّع السبعة.

مولده: ٢٤٥هـ بسوق العطش، وهي محلة ببغداد، ولهذا يقال له: العَطَشي[(١)].

درس القرآن والحديث والعربية على كثير من شيوخ عصره[(٢)].

وقرا عشرين ختمة من القرآن الكريم على عبد الرحمن بن عبدوس وقنبل وغيرهما كثير، كان رحمه الله مع علو مكانته في العلم والدين ومعرفته بعلوم القرآن حسن الأدب، رقيق الخلق، كثير المداعبة جواداً. أ.هـ[(٣)]

لم أجد عند مَن ترجم له قدحاً أو جرحاً إلاَّ ما نقل عن الشيخ ابن شنبوذ رحمه الله حيث أنكر ختمة ابن مجاهد على قنبل، ووصفه بوصف لا يليق بأهل القرآن فضلاً عن كبار العلماء، وغير عباراته الأخرى وهي: هذا العطشي –

---

(١) انظر ترجمته بتوسع في:

الفهرست: ٥٣، تاريخ بغداد: ٥/١٤٤-١٤٨، معجم الأدباء: ٥/٦٥-٧٣، سير أعلام النبلاء: ١٥/٢٧٢-٢٧٤، معرفة القراء الكبار: ٢/٥٣٣-٥٣٨، طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٥٧-٥٨، غاية النهاية: ١/١٣٩-١٤٢.

(٢) انظر: معرفة القراء: ٢/٥٣٤.

(٣) ذكر العلماء له أوصافاً ومحاسن غير هذا، إلاَّ أنّي اخترت ما ذكرت لمغزىً تربوي وهو ما كان عليه سلفنا الصالح من حسن أدب وظرافة خلق لا تقدح في المروءة ولا تذهب ببهاء العلم ووقاره.

يعني ابن مجاهد – لم تغبر قدماه في طلب العلم. أ.هـ [1]

ولا شك أنَّ الله تعالى قد هيأ لابن شنبوذ من لقي كبار العلماء ما لم يتهيأ لابن مجاهد، ومع هذا فلا يلتفت لكلام الاثنين أحدِهما في الآخر لأنَّه قد وقع بينهما ما يقع عادة بين الأقران[2].

وفاته: توفي ابن مجاهد رحمه الله سنة:٣٢٤هـ.

● ثانياً: منهج ابن مجاهد في تضعيف القراءات:

«منهجه» رحمه الله في هذه المسألة واضح وجلي، وذلك من خلال اختلاف «الصيغ» التي استخدمها، وهي متنوعة كالتالي:

١– الغَلَط: وهذا الحكم هو الأكثر، فكثيراً ما يقول بعد ذكره القراءة: «وهو غلط».

٢– الخطأ: كأن يقول: وهو خطأ، وأحياناً يزيد في الإيضاح فيقول: خطأ في العربية[3].

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/٥٤.

(٢) ما وقع بين الإمامين: ابن مجاهد وابن شنبوذ رحمهما الله تعالى وعفا عنا وعنهما مشهور ومذكور، وذلك بسبب الخلاف بينهما في حكم «القراءات الشاذّة» في قصة طويلة ذكرها المترجمون لهما انتهت بانتصار ابن مجاهد وإيداع ابن شنبوذ السجن حتى مات فيه سنة: ٣٢٨هـ رحمه الله. وقد بالغ أبة حيان التوحيدي في مناصرة ابن شنبوذ في عبارته: لم يترل الله تعالى اختيار ابن مجاهد من السماء، وإنَّما اجتهد كما اجتهد من تقدم. أ.هـ البصائر والذخائر: ٨/٦٥. ومهما يكن من شيء فيما جرى بين هذين الإمامين فما كان حرياً بابن شنبوذ أن يُسجن ويُضرب، ورحم الله أبا شامة عندما كتب: ابن شنبوذ لم يكن مصيباً فيما ذهب إليه، لكن خطأه في واقعة لا يسقط حقه من حرمة أهل القرآن والعلم، وكان الرفق به أولى من إقامته مقام الدعار والمفسدين. أ.هـ المرشد الوجيز: ١٩١-١٩٢.

(٣) انظر: السبعة: ٤٠٩.

٣– الوهم: فيقول: وهو وَهَم، أو وهذا وهَم.

٤– ليس بشيء.

٥– لا يجوز، وأحياناً يزيد في البيان ويقول: لا يجوز لغة[١].

● ثالثاً: خطة البحث:

سلكت في هذا البحث منهج المؤلِّف نفسه فاتبعت ترتيبه إلاَّ في كلمات لها نظائر، جعلتها في موضع واحد؛ للفائدة والاختصار، ولم أجعل عناوين للسور وذلك لقلة الكلمات من جهة، ولوجود سور كثيرة لا كلام عليها، فاكتفيت بوضع اسم السورة ورقم الآية أمام الكلمة المراد البحث فيها.

والله تعالى أعلم.

❋ ❋ ❋

(١) انظر: السبعة: ٤٩٤.

القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ

فـــي كتابه (السبعة)

١– قوله تعالى: ﴿غيرالمغضوب عليهم﴾ [الفاتحة:٧].

قال ابن مجاهد رحمه الله: ... عن الخليل بن أحمد[١] قال: سمعت عبد الله ابن كثير المكي[٢] أنَّه كان يقرأ: ﴿غيرَالمغضوب عليهم﴾ ... وقد قال الأخفش[٣]: نصب ﴿غير﴾ على الاستثناء، وهذا غلط. أ.هـ[٤].

هذه القراءة – أعني نصب ﴿غير﴾– قراءةٌ شاذّةٌ حتى وإن كانت مرويةً عن ابن كثير رحمه الله.

اختلف المعربون في وجه النصب هنا:

أنَّه على الحال من الضمير في ﴿عليهم﴾ والتقدير: صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم[٥]. قال أبو حيان[٦]: وهو الوجه، ولم يسوغ الفراء غيره[٧].

---

(١) الفراهيدي، إمام اللغة والنحو والعروض (ت: ١٧٠، وقيل ١٧٧هـ) روى عن عاصم وابن كثير. غاية النهاية: ١/٢٧٥.

(٢) المكي، أحد القراء السبعة (٤٥–١٢٠هـ) لقي ابن الزبير وأنس وغيرهما من الصحابة. غاية النهاية: ١/٤٤٣–٤٤٤.

(٣) سعيد بن مسعدة، صاحب سيبويه (ت: ٢٢١هـ). بغية الوعاة: ١/٥٩٠.

(٤) السبعة: ١١٢.

(٥) الحجة للقراء السبعة: ١/١٤٣، وبعد الآن اسمه: الحجة للفارسي.

(٦) محمد بن يوسف، شيخ العربية والأدب والقراءات(٦٥٤–٧٤٥هـ)، معرفة القراء الكبار: ٣/١٤٧١–١٤٧٤.

(٧) انظر: البحر المحيط: ١/٢٩.

أنَّه على الحال من ﴿الذين﴾.

أنَّه على الاستثناء والتقدير: إلا المغضوب عليهم[١]. والله أعلم.

تغليط ابن مجاهد رحمه الله النصب على الاستثناء يُسلَّم إذا كان مراده «الاستثناء المتصل»[٢]، أمَّا إذا كان المراد بالاستثناء هنا «الاستثناء المنقطع»[٣] فلا وجه للتغليط. والله أعلم.

والقول بأنَّ الاستثناء هنا «منقطع» هو المعتمد عند غير الفرّاء[٤]، قال أبو علي الفارسي[٥]: وقد حكي عن الخليل أنَّه أجازه– النصب – على وجه الصفة والقطع من الأوَّل، كما يجيء المدح. أ.هـ[٦]؛ وقال أبو حيان: هو استثناء منقطع إذ لم يتناوله اللفظ السابق[٧]؛ أمـــَّا الفرّاء رحمه الله فقد منع وجه الاستثناء أصلاً وذلك من أجل «لا» في قوله: ﴿ولا الضالين﴾[٨].

٢– قوله تعالى: ﴿[illegible] ...﴾ [البقرة:٣٣].

(١) الحجة للفارسي: ١/١٤٢.

(٢) هو أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله، شرح ابن عقيل: ٢/٢١٢.

(٣) هو أن لا يكون المستثنى بعضاً مما قبله. المصدر السابق.

(٤) يحيى بن زياد شيخ النحاة (ت: ٢٠٧هـ). غاية النهاية: ٢/٣٧١-٣٧٢.

(٥) الحسن بن عبد الغفار شيخ العربية في عصره (٢٨٨-٣٧٧هـ) معجم الأدباء: ٧/٢٣٤-٢٦١.

(٦) الحجة: ١/١٤٣.

(٧) البحر المحيط: ١/٢٩.

(٨) المصدر السابق.

قال ابن مجاهد رحمه الله: وزعم[1] الأخفش الدمشقي[2] عن ابن ذكوان[3] بإسناده عن يحيى بن الحارث[4] عن ابن عامر[5] (أنبئْهم) مهموزةً مكسورة الهاء؛ وهو خطأ في العربية، إنَّما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة فيكون مثل عليهم وإليهم. أ.هـ[6]؛ هذه القراءة المنسوبة إلى ابن عامر رحمه الله قراءةٌ شاذّةٌ غير متواترة فلا يقرأ بها[7].

قال الإمام أبو عمرو الداني[8] رحمه الله بعد أن نقل كلام ابن مجاهد: ولم أجد أنا في كتاب الأخفش الخاص والعام ما حكاه ابن مجاهد عنه، بل حكى فيهما في "الحجر": ﴿ونبئهم﴾ بضمّ الهاء للهمزة الساكنة قبلها، قال: ولا أعلم أحداً من أهل الشام ممن يتولى قراءة ابن عامر ويقرئ بها ويؤتم به فيها يعرف غير الهمز وضمّ الهاء، قال: وقد سأل أبو الفرج محمد بن إبراهيم الشنبوذي[9] أبا الحسن بن الأخرم[10] بحضرة أبي بكر بن مجاهد: هـــل يعرفون كسر الهاء

(١) الزعم هنا بمعنى القول. انظر: اللسان: زعم.

(٢) هارون بن موسى بن شريك، مقرئ نحوي(ت: ٢٩٢هـ)، معرفة القراء الكبار: ١/٤٨٥-٤٨٧.

(٣) عبد الله بن أحمد، راوي ابن عامر (١٧٣-٢٤٢هـ) معرفة القراء الكبار: ١/٤٠٢-٤٠٥.

(٤) الذماري شيخ القراء بدمشق بعد ابن عامر (ت: ١٤٥هـ). غاية النهاية: ٢/٣٦٧-٣٦٨.

(٥) عبد الله بن عامر أحد القراء السبعة (٨-١١٨) غاية النهاية: ١/٤٢٣-٤٢٥.

(٦) السبعة: ١٥٤.

(٧) نسبها أبو حيان أيضاً إلى ابن عباس رضي الله عنهما، انظر: البحر المحيط: ١/١٤٩.

(٨) عثمان بن سعيد إمام القراءات (٣٧١-٤٤٤). معرفة القراء الكبار: ٢/٧٧٣-٧٨١.

(٩) البغدادي من ائمة القراءات والتفسير (٣٠٠-٣٨٨هـ). غاية النهاية: ٢/٥٠-٥١.

(١٠) محمد بن النضر شيخ القراء (٢٦٠-٣٤١هـ). معرفة القراء: ٢/٥٧١-٥٧٥.

مـــع الهمزة في ﴿أَنبِّهم﴾ فقال: لا والله ما نعرفه. أ.هـ[١]

وقول ابن مجاهد رحمه الله: «خطأ في العربية» لم يسلم به العلماء، بل خالفوه فيه، والصواب – والله اعلم – معهم، حيث إنَّ هذه القراءة مع شذوذها رواية لها وجه في العربية، وهو: أنَّه أتبع كسر الهاء كسرة الباء قبلها، ولم يعتد بالهمزة لأنَّها ساكنة، والساكن ليس بالحاجز الحصين عندهم، فكأنَّه لا همزة هناك أصلاً، وكأنَّ كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، وهذا الوجه معروف في العربية، يقولون: منهِ، ومنهِما ومنهِمي، ولم أعرِفِه، ولم أضرِبِه، ومنكِم وبكِم.[٢]

والعجب أنَّ الإمام ابن خالويه[٣] مع مكانته في العربية قد غاب عنه هذا الوجه وتبع شيخه ابن مجاهد في تخطئة هذه القراءة حيث قال: هي غلط لأنَّ الهاء إنَّما تكسر إذا تقدّمتها كسرة أو ياء. أ.هـ[٤]

وكذلك إمام اللغة أبو منصور الأزهري[٥] حيث قال: غير جائز عند أهل العربية[٦].

قال ابن جني[٧] رحمه الله بعد أن بيّن وجه هذه القراءة وأنَّها جاءت على

(١) جامع البيان (مخطوط): ٢/ق٣/ب، و٤/أ.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ٢/١١-١٢، المحتسب: ١/٧٠-٧١، البحر المحيط: ١/١٤٩.

(٣) الحسين بن أحمد، إمام النحو واللغة في عصره (ت: ٣٧٠هـ). بغية الوعاة: ١/٥٢٩.

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها: ١/٨٢.

(٥) محمد بن أحمد، من كبار مدوني لغة العرب وصاحب كتاب "تهـــذيب اللغـــة" (٢٨٠-٣٧٠هـ) بغية الوعاة: ١/١٩.

(٦) علل القراءات: ١/٤٤.

(٧) عثمان بن جني، أبو الفتح، إمام التصريف في زمانـــه (٣٢٢-٣٩٢هـ). إنبـــاه الـــرواة: ٢/٣٣٥-٣٣٦.

سَنَن العربية: فقد علمت أنَ قول ابن مجاهد رحمه الله لا وجه لـــه، ورحم الله أبا بكر – يعني ابن مجاهد – فإنَّه لم يأل فيما علمه نصحاً، ولا يلزمه أن يُرِي غيره ما لم يُرِه الله تعالى إياه، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده. أ.هـ[1]

(١) المحتسب: ١/٧١.

يلاحظ أنَّ الشيخ أبا علي الفارسي نقل في كتابه: "الحجة" أنَّ الذي يقرأ بكسر الهاء والهمزة هو ابن كثير فقط، وهذه عبارته: كلهم قرأ ﴿أَنبَئْهُم﴾ بالهمز وكذلك روى بعض رواة المكيين عن ابن كثير (أنبئْهِم) بكسر الهاء والهمزة، قال أحمد: وهذا خطأ لا يجوز. أ.هـ[١]

وهذا النص لا يوجد في كتاب "السبعة"، ويظهر أنَّ الفارسيّ نقله عن ابن مجاهد في غير كتابه المذكور، قال الإمام أبو عمرو الداني:

روى ابن مجاهد في غير كتاب "السبعة" كسر الهاء مع الهمز عن الخزاعي[٢] عن ابن فليح[٣]، وكذلك رواه النقاش[٤] عنه عن ابن فليح. أ.هـ[٥]

وقد وهَّم الداني ذلك فقال: وهو وهم إنَّما هو عن القواس[٦] كذا ذكر الخزاعي في كتابه الذي سمعه الناس منه، قال ابن مجاهد: فراجعت الخزاعي في ذلك وأخبرته أنَّ ذلك غير جائز ودللته على الصواب وعرّفته أنَّ كسر الهاء لا يجوز مع الهمز فكتب إليّ: غلطتُ والتبسَ عليَّ وقد رجعت عن كسر الهاء. أ.هـ[٧]

ونبّهت هنا على مخالفة الفارسي في "الحجة" لما في "السبعة" لأنَّه ذكر أنَّه سينقل عنها ذكر كل حرف على حسب ما فيها[٨].

(١) الحجة للفارسي: ٢/٦-٧.

(٢) إسحاق بن أحمد، إمام في قراءة المكيين (ت: ٣٠٨هـ). غاية النهاية: ١/١٥٦.

(٣) عبد الوهاب فليح بن رباح، إمام أهل مكة في القراءة (ت: بعد: ٢٥٠هـ). غاية النهاية: ١/٤٨٠-٤٨١.

(٤) محمد بن الحسن، إمام عَلَم مقرئ ومفسر (٢٦٦-٣٥١هـ) . غاية النهاية: ٢/١١٩-١٢١.

(٥) جامع البيان (مخطوط): ٢/ق٣/ب.

(٦) هو النبال، ستأتي ترجمته قريباً.

(٧) جامع البيان: ٢/ق ٣/ب.

(٨) الحجة للفارسي: ١/٦.

هناك ملاحظة أخرى وهي أنَّ الفارسيّ وابنَ جنّي نقلا عن ابن مجاهد في ردّه قراءة ابن عامر هنا قوله: «لا تجوز»[1] بينما عبارته في "السبعة" «خطأ في العربية» كما سبق.

٣- قوله تعالى: ﴿... ← Ⅱ ... ﴾ [البقرة: ٣٦].

قال ابن مجاهد: روى أبو عبيد[2] أنَّ حمزة قرأ ﴿فأزالهما﴾ بالإمالة مع الألف وهذا غلط.اهـ[3]

ما رواه أبو عبيد رحمه الله عن حمزة هنا يعتبر شاذاً لا يقرأ به، ووجه الغلط في هذه القراءة هو من حيث الرواية لا من حيث العربية، قال ابن خالويه: فأمَّا رواية أبي عبيد عن حمزة: ﴿فأزالهما﴾ بالإمالة فإنَّه غلط على حمزة؛ لأنَّ من شرط حمزة أن يميل من نحو هذا ما كانت فاء الفعل مكسورة إذا ردَّها المتكلّم إلى نفسه نحو: خاف وخفت، وضاق وضقت، وزال وزلت. أ.هـ[4]

أمَّا من حيث العربية فلها وجه وهو أنَّ الألف مبدلة من ياء التي أصلها واو، فحمل على أصلها الثاني دون الألف.[5]

٤- قوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ [البقرة: ١١٧].

قال ابن مجاهد رحمه الله: قرأ ابن عامر وحده: ﴿فيكونَ﴾ نصباً، وهذا غير

(١) انظر: الحجة للفارسي: ٧/٢، المحتسب: ٧٠/١.

(٢) القاسم بن سلام، أحد كبار العلماء الأعلام (١٥١-٢٢٤هـ). غاية النهاية: ١٧/٢-١٨.

(٣) السبعة: ١٥٤.

(٤) المقروء به لحمزة في إمالة الألف من هذا النوع هو عشرة أفعال وهي: «زاد، شاء، جاء، خاب، ران، خاف، زاغ، طاب، ضاق، حاق» . النشر: ٥٩/٢.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ: ١٥٠/١.

جائز في العربية؛ لأنَّه لا يكون الجواب للأمر هنا بالفاء. أ.هـ

كذا قال في النسخة الخطية، أما في المطبوع فعبارته: ابن عامر بنصب النون، قال أبو بكر: وهو غلطٌ. أ.هـ[١]

أوَّلاً: هذه القراءة التي حكم عليها بالغلط هي قراءة متواترة عن النبي ﷺ كما سيأتي بعد قليل.

ثانياً: ليس ابن مجاهد رحمه الله منفرداً بتغليط هذه القراءة، بل هناك كثيرون غيره، سواء من النحاة أو القراء.

قال أبو علي الفارسي رحمه الله: ومن ثَمّ أجمع الناس على رفع ﴿يكون﴾ ورفضوا فيه النصب إلاَّ ما روي عن ابن عامر، وهو من الضعف بحيث رأيت، فالوجه في ﴿يكون﴾ الرفع. أ.هـ[٢]

وقوله رحمه الله: «أجمع» و «رفضوا» لا يسلم له لوجود المعارض ممن يقدح في الإجماع. والله أعلم.

وقال الأزهري رحمه الله: وهذا – النصب – عند القراء ضعيف. أ.هـ[٣]

وقال ابن الأنباري[٤] رحمه الله: النصب ضعيف ... فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة. أ.هـ[٥]؛ وقال مكي[١] رحمه الله: وجه النصب مشكل ضعيف،

---

(١) هذا النص من النسخة الخطية: ق٤٣/ب، نقله أبو شامة عن ابن مجاهد نصاً. انظر: السبعة: ١٦٩، إبراز المعاني: ٣١٧/٢.

(٢) الحجة للفارسي: ٢٠٦/٢-٢٠٧.

(٣) علل القراءات: ٦١/١.

(٤) عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، صاحب كتاب "الإنصاف" (٥١٣-٥٧٧هـ). إنباه الرواة: ١٧٠/٢-١٧١.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٠/١.

بعيد في المعنى.أ.هـ[٢]

ثالثاً: حجة هؤلاء المنكرين والمعترضين على هذه القراءة المتواترة هو: أنَّ النصب بالفاء في جواب الأمر حقه أن ينـــزل منْزلة الشرط والجزاء.[٣]

رابعاً: دافع كثير من العلماء عن هذه القراءة – والحق معهم – وبينوا أنَّ تغليطَها غلطٌ، وأنَّه لا وجه له.

قال السخاوي[٤] رحمه الله: واعلم أنَّ هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة المسلمين وما اتبع فيها إلاَّ الأثر، وتغليطها لا وجه له.[٥]

وقال أبو حيان رحمه الله: وهذا – القول بأنَّها لحن – قول خطأ لأنَّ هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعدُ قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنَّها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائلة إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى. أ.هـ[٦]

خامساً: وجه هذه القراءة أنَّها محمَّلة للفظ؛ لأنَّه لما جاء اللفظ على صورة

---

(٣) ابن أبي طالب، من أئمة القراءات والمؤلفين فيها في الأنـــدلس (٣٥٥-٤٣٧هـ). غايـــة النهاية: ٢/٣٠٩-٣١٠.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها: ١/٢٦١.

(٣) انظر: إبراز المعاني: ٢/٣١٦.

(٤) علي بن محمد، تلميذ الشاطبي وشيخ أبي شامة، عالم مشهور مقرئ ومفـــسر ونحـــوي (٥٥٨-٦٤٣هـ). غاية النهاية: ١/٥٦٨-٥٧١.

(٥) فتح الوصيد: ٣/٦٦٢.

(٦) البحر المحيط: ١/٥٣٦.

الأمر، أجري النصب مجرى جواب الأمر.[١]

وأيضاً فقد قال في قوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ [آل عمران: ٥٩]: قرأ ابن عامر بالنصب، وهذا وهم. أ.هـ[٢]

وقال في موضع سورة مريم: [٣٥]: هذا غلط في العربية. أ.هـ[٣]

وتوهيم هذه القراءة غلط؛ إذ هي قراءة متواترة، يُجاب عنها كما أُجيب عن الأولى.

٥- قوله تعالى: ﴿شيوخاً﴾ [غافر: ٦٧].

قال ابن مجاهد رحمه الله: وروى هبيرة[٤] **عن حفص**[٥] **عن عاصم**[٦] **أنّه كسر الشين من ﴿شيوخا﴾ وحدها، وهو غلط. أ.هـ**[٧]

وفي المطبوع: قال أبو بكر: وهذا خطأ. أ.هـ[٨]

هذه الـــرواية لا يقرأ بها لحفص، وذلك لعدم تواترها عنه، وابن مجاهد

---

(١) أطال الإمام السخاوي رحمه الله الاحتجاج لهذه القراءة والرد على الطاعنين فيها بما يحسن الرجوع إليه. انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٦٠-٦٦٦، الحجة للفارسي: ٢/٢٠٦.

(٢) السبعة: ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) كذا في النسخة الخطية: ق١٠٩/ب، وفي النسخة المطبوعة: ٤٠٩، خطأ بدل غلط.

(٤) ابن محمد التمار، مشهور بالإقراء والمعرفة، قيل لم يخالف عمرو بن الصباح إلاّ في خمسة أحرف. أ.هـ غاية النهاية: ٢/٣٥٣، معرفة القراء: ١/٤١٣.

(٥) ابن سليمان البزاز، صاحب الرواية المشهورة في أقطـــار الأرض (٩٠-١٨٠هـ). غايـــة النهاية: ١/٢٥٤-٢٥٥.

(٦) ابن بهدلة الحناط، أحد القراء السبعة (ت: ١٢٧هـ). غاية النهاية: ١/٣٤٦-٣٤٩.

(٧) النسخة الخطية: ق٤٦/أ.

(٨) السبعة: ١٧٩، هذا وقد ذكر الإمام الداني رحمه الله الكسر في الشين لهبيرة عن حفص في موضعين من جامع البيان: ١/ق ١٤/أ، و٢/ق ١٥٧/أ.

رحمه الله هنا حكم عليها بالغلط من جهة الرواية لا من جهة العربية. والله تعالى أعلم.

٦- قوله تعالى: ﴿ببينها﴾ [البقرة: ٢٣٠].

قال ابن مجاهد رحمه الله: وكلهم قرأ ﴿ببينها﴾ بالياء، إلاَّ أنَّ المفضّل بن محمد[١] روى عن عاصم ﴿نبينها﴾ بالنون، وحدثني محمد بن عيسى بن حيان[٢] قال: حدثنا أبو هشام[٣] قال: حدثنا يحيى بن آدم عن أبي بكر[٤] عن عاصم ﴿نبينها﴾ بالنون أيضاً، وهو غلط. أ.هـ[٥]

هذه القراءة لا يقرأ بها لعاصم لأنَّها غير متواترة، وهذا وجه تغليط ابن مجاهد لها، فهي غلط من حيث الرواية لا من حيث العربية، وقد نقل الإمام الداني رحمه الله عن عاصم ما نقله ابن مجاهد هنا عنه[٦]. والله تعالى أعلم.

٧- قوله تعالى: ﴿ ❸♌♎♝✍✍✂ ♌☞⓫☒♦↖⓿▫🖬♦▫ ✂✍✍♝♎♌❸ ✂✍♋➔☺♌Ⅱ⌘ 🕮□✎♦🕓⟳◆☞♦➔❍⓫﴾ [البقرة: ٢٨٣].

قال ابن مجاهد رحمه الله: قرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر، وحفص وحمزة ﴿ ✂✍✍♝♎♌❸ ✂✍♋➔☺♌Ⅱ⌘﴾ يهمز ويرفع

(١) المشهور بـ«الضّبي» صاحب "المفضليات"(ت: ١٦٨هـ)، معرفة القراء الكبار: ٢/٢٧٥-٢٧٦.

(٢) أبو جعفر البغدادي، مقرئ متصدر مشهور. غاية النهاية: ٢/٢٢٤.

(٣) محمد بن يزيد الرفاعي، قاض، مقرئ، محدث، روى عنه مسلم في "صحيحه" والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة (ت: ٢٤٨هـ). غاية النهاية: ٢/٢٨٠-٢٨١.

(٤) هو شعبة بن عياش الحناط (٩٥-١٩٣هـ). غاية النهاية: ١/٣٢٥-٣٢٧.

(٥) السبعة: ١٨٣.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ق١٦ب/١٧/أ.

الألف، ويشير إلى الهمز بالضم، وهذه الترجمة غلط لا تجوز من جهة أصلاً في العربية، وقرأ الباقون ﴿الذي اؤتمن﴾ الذال مكسورة وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام الضمّ، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره، وروى خلف وغيره عن سُليم عن حمزة ﴿الذي اوتمن﴾ يشمّ الهمزة الضمّ، وهذا خطأ أيضاً لا يجوز إلاّ تسكين الهمزة. أ.هـ[1]

(١) السبعة: ق ٥١/ب.

ما ذكره ابن مجاهد رحمه الله عن عاصم بروايتيه وعن خلف عن حمزة كله لا يقرأ به لهم، حيث لم يتواتر ذلك عنهم.

قال الإمام الداني رحمه الله بعد أن ذكر كلام ابن مجاهد عن عاصم: وهذا كله خطأ؛ وذلك أنَّ الجمع بين همزة فاء الفعل المرسومة واواً وبين همزة الوصل المرسومة الثاني، أي حال كان عن الوصل والابتداء ممتنع بإجماع[1].

٨- قوله تعالى: ﴿حج البيت﴾ [آل عمران: ٩٧].

قال ابن مجاهد رحمه الله: قال حفص عن عاصم: الحَج الاسمُ، والحِجّ الفعل، قال أبو بكر: وهذا غلط؛ إنَّما الحج بالفتح الفعل، والحج الاسمُ بالكسر.[2]

هذه المسألة التغليط فيها هو من حيث اللغة لا من حيث القراءة والرواية، والقولان كلاهما صحيح.[3]

٩- قوله تعالى: ﴿ ... ﴾ [الأنعام: ٩٠].

قال ابن مجاهد رحمه الله: قرأ ابن عامر: ﴿فبهداهم اقتدِهِ قل﴾ بكسر الدال ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء، وهذا غلط؛ لأنَّ هذه الهاء هاء سكت لا تعرب في حال من الأحوال، وإنَّما تدخل ليبين بها حركة ما قبلها. أ.هـ[4]

ذهب ابن مجاهد رحمه الله هنا إلى تغليط قراءة ابن عامر بناءً منه على أنَّ الهاء في ﴿اقتده﴾ على هذه القراءة هي «هاء سكت»، وهذا الذي ذهب إليه

---

(١) جامع البيان: ٢/ ٢٦/أ.

(٢) السبعة: ٢١٤.

(٣) انظر: الحجة للفارسي: ٣/٧١-٧٣، إعراب القراءات السبع: ١/١١٧، فتح الوصيد: ٣/٧٩٢.

(٤) السبعة: ق: ٦٩/ب، والمطبوع: ٢٦٢.

تبعه فيه ابن خالويه[١] وغيره.

(١) انظر: إعراب القراءات السبع: ١/١٦٤.

والصواب الذي يظهر من كلام العلماء أنَّ الهاء على هذه القراءة ليست «هاء السكت» وإنَّما هي هاء كناية عن مصدر.

قال أبو علي الفارسي رحمه الله: وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهها أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، ومنه قول الشاعر[1]:

هذا سُراقــةُ للقرآن يَدْرُسُه والمرءُ عند الرَّشا إنْ يَلْقَهــا ذِيبُ

فالهاء كناية عن المصدر، ودل يدرس على الدرس، قال: ولا يجوز أن يكون الضمير لـــ«القرآن» لأنَّ الفعل قد تَعدَّى إليه باللاَّم، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره. أ.هـ[2]

وقال أبو عمرو الداني رحمه الله: هذه الهاء في قراءة ابن عامر كناية عن مصدر محذوف ثابت عنه، والتقدير: اقتدِ الاقتداء، وهي في قراءة الباقين هاء سكت واستراحة. أ.هـ[3]

وقال الإمام أبو حيان الأندلسي: وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه وتأويلها على أنَّها هاء السكت ضعيف. أ.هـ والله أعلم.

10- قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الأعراف:١٠].

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى خارجة[4] عن نافع ﴿معائش﴾ ممدودة مهموزة، وهذا غلط. أ.هـ

---

(١) لا يُعرف.

(٢) الحجة للفارسي: ٣/٣٥٢-٣٥٣، وانظر: إبراز المعاني: ٢/١٣١.

(٣) جامع البيان: ٢/ق ٥٦/أ، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/٤٣٩.

(٤) ابن مصعب، أخذ عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنــهما لم يتــابع عليــه (ت: ١٦٨هـ). غاية النهاية: ١/٢٦٨.

هذه القراءة المنسوبة إلى نافع رحمه الله قراءة شاذّة لا يقرأ بها، ويظهر – والله أعلم – أنَّ ابن مجاهد غلطها من جهتين:

الأولى: كونها غير متواترة عن نافع رحمه الله، وهذا صحيح والحق مع ابن مجاهد فيه.

الثانية: كونها خطأ في اللغة، وهذا تبع فيه ابنُ مجاهد كثيراً من علماء اللغة، حيث صرحوا بأنَّها خطأ وأنَّ نافعاً رحمه الله قرأ بها لأنَّه لم يكن يدري ما العربية[1].

والحق أنَّ هذه القراءة ليست خطأً في العربية وإن جاءت على غير قياس؛ لأنَّ القياس فيها هو: «معايش» بالياء؛ لأنَّ الياء في مفردها أصلية «عيش» والدليل على عدم خطئها هو نصّ الفرّاء وغيره أنَّ بعض العرب تهمز هذا وشبهه.

وقد دافع الإمام أبو حيان رحمه الله عن هذه القراءة ونصرها وأنَّها صحيحة ولكن ليست متواترة بما ملخصه:

١– أنَّها رواها الثقات من القرّاء، وابن عامر وهو عربي صراح أخذ عن عثمان قبل ظهور اللحن، وكذا غيُره من كبار التابعين رووها.

٢– ورودها عن بعض العرب كما نقل عن الفرّاء.

ثم ختم دفاعه هذا بقوله: كثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقرّاء، ولا يجوز ذلك. أ.هـ[2]

فخلاصة القول أنَّ ﴿معائش﴾ بالهمز شاذّةٌ من حيث القراءة وقياس

(١) نقله أبو حيان عن المازني واعترضه بقوله: لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء. أ.هـ. البحر المحيط: ٤/٢٧١.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٢٧١-٢٧٢، الدر المصون: ٥/٢٥٧.

العربية، وأنَّ لها وجهاً في العربية، وهو ما سبق. والله أعلم.

11- قوله تعالى: ﴿أرجئه وأخاه﴾ [الأعراف: ١١١].

قال ابن مجاهد رحمه الله: قال ابن ذكوان: ﴿أرجئه وأخاه﴾ بكسر الهاء والهمزة، وقال في سورة "الشعراء" ﴿أرجئه﴾ إحدى الهمزتين فيها[١] بين الجيم والهاء، لم يذكر غير ذلك، وهو غلط، لا يجوز كسر الهاء مع الهمزة، وقال هشام: ﴿أرجئه﴾ مهموز مرفوع، وهو الصواب. أ.هـ[٢]

وقال رحمه الله: ففي رواية ابن ذكوان بالهمز وكسر الهاء، وهذا غلط؛ لا يجوز كسر الهاء وقبلها همزة، وإنَّما يجوز كسرها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة. أ.هـ[٣]

كذا قال ابن مجاهد رحمه الله في النسخة الخطية من "السبعة" أمَّا في النسخة المطبوعة ففيها: وقول ابن ذكوان هذا وهَم؛ لأنَّ الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة وإنَّما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وأمَّا الهمز فلا. أ.هـ[٤]

تغليط ابن مجاهد رحمه الله لرواية ابن ذكوان إذا كان مرادُه من حيث اللغة، فهو غلطٌ[٥]، حيث إنَّ لها وجهاً في العربية، وأمَّا إن كان مرادُه من حيث الروايةُ فكلامه صحيحٌ إذ أنَّها قراءةٌ شاذةٌ غير متواترة.

قال الإمام السخاوي رحمه الله بعد أن نقل كلام ابن مجاهد رحمه الله: فإذا ثبتت القراءة فلا وجه لإنكارها، وقال: ووجه هذه القراءة أنَّه لم يعتد بالساكن

---

(١) كذا في المخطوط، وفي المطبوع: «فيهما» .

(٢) السبعة: ٢١٠.

(٣) السبعة (الخطية): ق ٧٧/أ.

(٤) السبعة (المطبوع): ٢٨٨.

(٥) وتبعه كثير من الأئمة. انظر: الحجة للفارسي: ٤/٦٠-٦٢.

حاجزاً فكأنَّ الهاء وقعت بعد الجيم، وجاز ذلك في الهمز دون غيره من الأحرف الصحيحة؛ لأنَّ الهمز ليس كغيره؛ إذ هو قابل للتغيير والنقل. أ.هـ[١]

و أضيف هنا نصاً عن ابن خالويه رحمه الله حيث قال بعد أن نقل تغليط ابن مجاهد والنحويين لهذه القراءة: وله وجه عندي وذلك أنَّ الهمزة لما سكنت للجزم وبعدها الهاء ساكنة على لغة من يسكن كسر الهاء لالتقاء الساكنين، قال: فيحمل قول من خطأه أن يكون خطأ الرواية ولم ينعم النظر في هذا الحرف.

ثم أضاف رحمه الله: وقد اجترأ جماعة في الطعن على هؤلاء السبعة في بعض حروفهم وليس واحد منهم عندي لاحناً بحمد الله. أ.هـ

ثمّ دافع عن صنيع بعض العلماء في تلحينهم لبعض القراءات فقال: هؤلاء العلماء ربما لم يأخذوا أنفسهم بالاحتجاج لكل من يروي عن هؤلاء السبعة كعناية غيرهم به. أ.هـ[٢]

١٢– قوله تعالى: ﴿إن الأرض لله يورثها من يشاء..﴾ [الأعراف: ١٢٨].

قال ابن مجاهد رحمه الله: ... حفص عن عاصم ﴿يُوَرِّثُهَا﴾ مشدّدة الراء، ولم يروها عن حفص عن عاصم غير هبيرة وهو غلط، *المعروف عن حفص التخفيف*. أ.هـ[٣]

هذه القراءة شاذّةٌ لا يقرأ بها، وقد ذكر ابن خالويه علّة هذه القراءة فقال: كأنَّ حفصاً ذهب إلى قوله في الحديث «من عمل بما علم ورّثه الله علم ما لم يعلم» هكذا لفظ الحديث. أ.هـ[٤]

(١) فتح الوصيد: ٢/٢٦٧-٢٦٧، وانظر: جامع البيان: ٢/ق٦٣/ب، البحر المحيط: ٤/٣٦٠.

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/١٩٨.

(٣) السبعة: ق ٧٨/ب.

(٤) إعراب القراءات: ١/٢٠٣.

إن صحّت هذه العلّة، فيكون هذا هو الموضع الثاني، الذي أجد فيه حفصاً يترك قراءة معينة، ويختار أخرى مستدلاً عليها بالحديث، كما في الكلمة: ﴿ضعف﴾ من سورة "الروم"[1].

١٣- قوله تعالى: ﴿... ✦ ❻ ◆ □ □ ...﴾ [الأعراف:١٩٦].

قال ابن مجاهد رحمه الله: قال ابن سعدان[2] عن اليزيدي[3] عنه – أبي عمرو – أنَّه قرأ ﴿وليَّ اللهُ﴾ يدغم الياء، قال أبو بكر: الترجمة التي قالها ابن سعدان عن اليزيدي في إدغام الياء ليست بشيء؛ لأنَّ الياء الوسطى التي هي لام الفعل متحركة وقبلها الياء الزائدة ساكنة، فلا يجوز إسكان لام الفعل وإدغامها وقبلها ساكن، ولكني أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة في ياء الإضافة. أ.هـ[4]

هذه الكلمة ﴿وليّي﴾ فيها ثلاث ياءات؛ الأولى: ياء فعيل، والثانية لام الفعل، والثالثة ياء الاسم المضمر المضاف إليه[5].

هذا ولم يسلم علماء اللغة لابن مجاهد تضعيفه هذه القراءة الشاذّة التي لا

---

(١) حيث نصّ علماء القراءات: ابن مجاهد والأهوازي وابن غلبون والداني وغيرهم أنَّ حفصاً قرأ عن نفسه لاعن عاصم بضم الضاد، وقال ابن الجزري: أختارُ الضم خلافاً لعاصم للحديث الذي رواه ... الخ، ثم ذكر الحديث. انظر: السبعة: ٥٠٨، النشر: ٢/٣٤٥.

(٢) محمد بن سعدان نحوي مقرئ (ت: ٢٣١هـ). معرفة القراء الكبار: ١/٤٣١.

(٣) يحيى بن المبارك، نحوي مقرئ، عرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور خال المهدي، خالف أبا عمرو في عشرة أحرف (ت: ٢٠٢هـ). غاية النهاية: ٢/٣٧٥-٣٧٧.

(٤) السبعة: ٣٠٠.

(٥) انظر: علل القراءات: ١/٢٣٨.

يقرأ بها لأبي عمرو، حيث خرّجوها من جهتين:

الأولى: قال أبو علي الفارسي: لا يخلو ما رواه أبو زيد عن أبي عمرو من أن يدغم الياء التي هي لام الفعل في ياء الإضافة، أو يحذف الياء التي هي لام الفعل فإذا حذفها أدغم ياء فعيل في الياء التي هي ياء الإضافة، قال: فلا يجوز أن يدغم الياء التي هي لام في ياء الإضافة؛ لأنَّه إذا فعل ذلك انفك الإدغام. أ.هـ[١]

الثاني: قال أبو حيان الأندلسي: يمكن تخريج هذه القراءة على وجه آخر وهو أن لا يكون «وليّ» مضافاً إلى ياء المتكلم، بل هو اسم نكرة اسم «إنَّ»، والخبر «الله»، وحذف التنوين من «ولي» لالتقاء الساكنين، كما حذف في قراءة: ﴿قل هو الله أحدُ الله﴾[٢].

ومنه قول الشاعر[٣]:

فَأَلْفَيْتُــه غَــيرَ مستعتِــب ولا ذاكرَ الله إلاّ قليلا

والتقدير في الآية: إن وليّاً حق وليٍّ الله الذي نزل الكتاب، قال: وجعل اسم «إنَّ» نكرة والخبر معرفة معروف في فصيح الكلام، ومنه قول الشاعر[٤]:

وإنَّ حراماً أن أَسُبّ مجاشعاً بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخَضَارِمِ[٥]

وقال الأزهري رحمه الله: لا موضع للإدغام هنا لأنَّ الإدغام فيه مجمع بين ساكنين، ولكنَّ أبا عمرو لما رأى توالي الياءات اختلس لفظ بعضها اختلاساً

(١) الحجة للفارسي: ٤/١١٧.

(٢) وهي قراة شاذّة مروية عن أبي عمرو وعاصم. انظر: الشواذ: ١٨٢.

(٣) هو أبو الأسود، في ديوانه: ١٢٣، وانظر: اللسان (عتب).

(٤) هو الفرزدق، في ديوانه: ٨٤٤.

(٥) البحر المحيط: ٤/٤٤٢، وانظر: الدر المصون: ٥/٥٤٣.

خفياً بلطافته على ما هو معهود عنده من لطافة ألسنة العرب، فلا يطوع لسان الحضري لما يطوع له لسان البدوي. أ.هـ[1]

(١) علل القراءات: ١/٢٣٨.

١٤- قوله تعالى: ﴿ ... ﴾ [التوبة:٦١].

قال ابن مجاهد رحمه الله: حدثني محمد بن يحيى ... عن نافع ﴿ورحمةٍ﴾ مثل حمزة خفضاً، وهو غلط. أ.هـ[١]

الاعتراض هنا هو من حيث الرواية لا من حيث اللغة. وهو في محله لأنَّ المقروء به لنافع هو الرفع[٢].

١٥- قوله تعالى: ﴿ ... ﴾ [يوسف:١٣، ١٤،١٧] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: اختلفوا في همز «الذئب»، وقال ابن جماز[٣]: أبو جعفر[٤] وشيبة[٥] ونافع لا يهمزون «الذئب»، قال أبو بكر: وهذا وهْم، إنَّما هو: أبو جعفر وشيبة لا يهمزانه، ونافع يهمزه[٦]. أ.هـ

بيان الوهم هو إدخال نافع من روايتيه ضمن الذين يهمزون «الذئب» وهم أبو جعفر وشيبة، وهذا الاعتراض في محله في رواية قالون، حيث إنَّ المقروء

(١) السبعة: ٣١٦، وانظر: إعراب القراءات السبع: ١/٢٥٠، علل القراءات: ١/٢٥٧.

(٢) انظر: النشر: ٢/٢٨٠.

(٣) سليمان بن مسلم، أحد راويي أبي جعفر من العشرة، شارك الإمام نافعاً في الأخذ عن بعض شيوخه (ت: بعد: ١٧٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/٢٩٣-٢٩٤، غاية النهاية: ١/٣١٥.

(٤) يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة(ت: ١٢٨هـ). معرفة القراء الكبار: ١/١٧٢-١٧٨.

(٥) ابن نصاح بن سرجس، مقرئ المدينة وقاضيها، مولى أم سلمة رضي الله عنها، وهو أوَّل من ألَّف في الوقوف، (١٣٠هـ). غاية النهاية: ١/٣٢٩-٣٣٠.

(٦) السبعة: ٣٤٦، وفي المخطوط: أبو جعفر وشيبة لايهمزانه، ونافع يهمزه. ق ٩٣/أ.

به لورش هو ترك الهمز، ولقالون بالهمز، والله أعلم[1].

١٦- قوله تعالى: ﴿↓↗✐ᔓ◆⌖✹♦ Ⅱ◆✎ ⌘⌀☙♎↗↖☪⌖▫﴾ ﴿...﴾ [يوسف: ١١٠] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى نصر بن علي[2] عن أبيه[3] عن أبي عمرو: ﴿فنجّي﴾ مدْغم، كذا قال وهو غلط، لا يجوز الإدغام في هذا؛ لأنَّ الأولى متحركة والثانية ساكنة، ولا يجوز إدغام المتحرك في الساكن[4]، والنون لا تدغم في الجيم، فمن يدغم فقد غلط، ولكنها حذفت من الكتاب[5]، أعني النون الثانية لأنَّها ساكنة خفيفة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب هي في اللفظ ثابتة. أ.هـ[6]

بيّن ابن مجاهد رحمه الله وجه تغليطه لهذه القراءة الصحيحة المتواترة عن عاصم وابن عامر فقط من السبعة[7].

وقال ابن مجاهد أيضاً: روى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿فننجي﴾ بنونين مضمومة وخفيفة، وهذا غلط. أ.هـ[8]

---

(١) انظر: التيسير: ١٢٨.

(٢) الجهضمي، إمام عالم صالح، روى عنه البخاري ومسلم والأربعة (٢٥٠هـ). غاية النهاية: ٣٣٧/٢-٣٣٨.

(٣) علي بن نصر الجهضمي مقرئ محدث ثقة (١٨٩هـ). غاية النهاية: ٥٨٢/١-٥٨٣.

(٤) من لطائف توجيه ذلك قول ابن خالويه: لأنَّ المتحرك حي، والساكن ميت، ومن شأن العرب أن تدفن ميتا في الحي، ولا يدفنون حيا في ميت. أ.هـ، إعراب القراءات: ٣١٨/١.

(٥) يعني رسم المصحف.

(٦) النص نقلته من النسخة الخطية: ق ٦٤/أ، وانظر: المطبوع: ٣٥٢.

(٧) انظر: الحجة للفارسي: ٤٤٤/٤-٤٤٦، التيسير: ١٣٠.

(٨) السبعة: ٣٥٢.

تغليط ابن مجاهد لهذه القراءة من حيث الرواية صحيح، إنَّه ليس المقروء به لحفص من الطرق المتواترة. وقال أبو علي الفارسي: ما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين وفتح الياء فهو غلط – كما قال ابن مجاهد – من الراوي؛ لأنَّه لا شيء هاهنا ينتصب به الياء في قوله: ﴿فننجي﴾ والنون الأولى للمضارعة فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له. أ.هـ[١]

وقد تبع الإمام ابن عطية[٢] رحمه الله ابن مجاهد والفارسي في نقل هذه القراءة عن هبيرة وتغليطه إياه فقال: رواها ابن هبيرة عن حفص عن عاصم وهي غلط من ابن هبيرة. أ.هـ[٣]

وقد ردَّ الشيخ السمين[٤] على هذا التغليط من حيث العربية، وذكر أنَّ هذه القراءة ليست غلطاً من حيث الصنعة حيث إنَّ لها وجها، فقال: توهم ابن عطية أنَّه ﴿فننجي﴾ مضارع باق على رفعه، فأنكر فتح لامه وغلّط راويها، وليس بغلط؛ وذلك أنَّه إذا وقع بعد الشرط والجزم معاً مضارعٌ مقرونٌ بالفاء جاز فيه أوجهٌ، أحدها: نصبه بإضمار «أن» بعد الفاء كما في: ﴿يغفر لمن﴾ [البقرة:٢٨٤]، ولا فرق بين أن تكون أداة الشرط جازمة كآية البقرة، أو غير جازمة كهذه الآية. أ.هـ[٥]

تنبيه هام:

جاء في النسخة المطبوعة من "التيسير" للإمام الداني: «نافع وابن عامر

(١) الحجة: ٤/٤٤٦-٤٤٧.

(٢) عبد الحق بن غالب، من كبار المفسرين (ت: ٥٤٢هـ). بغية الوعاة: ٢/٧٣.

(٣) المحرر الوجيز: ٩/٣٩٥.

(٤) أحمد بن يوسف نحوي من كبار علماء عصره (ت: ٧٥٦هـ). غاية النهاية: ١/١٥٢.

(٥) الدر المصون: ٦/٥٦٧-٥٦٨.

بنون واحدة» وهذا خطأ مطبعي صوابه: عاصم بدل نافع. والله أعلم[1].

وقال رحمه الله في موضع سورة الأنبياء ﴿[illegible]﴾[٨٨]: روى عبيد عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿نجّي المؤمنين﴾ مدغمة، وهو وهم، لا يجوز الإدغام ها هنا؛ لأنَّ النون الأولى متحرّكة والثانية ساكنة والنون لا تدغم في الجيم، وإنَّما خفيت النون لأنَّها ساكنة تخرج من الخياشيم فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ مبينة ومن قال تدغم فقد غلط. أ.هـ[2]

تغليطه هنا هو من حيث الرواية؛ فالمقروء به لأبي عمرو هو بنونين وتخفيف الجيم.

١٧- قوله تعالى: ﴿من لدنّي﴾ [الكهف:٧٦].

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى أبو عبيد عن الكسائي[3] عن أبي بكر عن عاصم في كتاب "القراءات"[4] ﴿لُدْني﴾ بضم اللاَّم وتسكين الدال، وهو غلط. أ.هـ[5]

ما ذهب إليه ابن مجاهد رحمه الله من تغليط هذه القراءة المنسوبة إلى شعبة إن كان مراده من الرواية فصحيح؛ إذ هذه القراءة غير متواترة ولا يقرأ بها له،

---

(١) انظر: التيسير: ١٣٠.

(٢) السبعة: ق ١١٥/ب.

(٣) علي بن حمزة، أحد القراء السبعة (ت: ١٨٩هـ). غاية النهاية: ١/٥٣٥-٥٤٠.

(٤) مفقود، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود رسالة ماجستير عنه توصل الباحث إلى أنَّ كتاب "القراءات" هو في الخمسة عشر وليس خمساً وعشرين، والرسالة المذكورة كانت بإشراف شيخي د.إبراهيم الدوسري، ونوقشت سنة: ١٤٢١هـ.

(٥) السبعة: ٣٩٦.

وأمَّا إن كان التغليط مراداً به من حيث اللغة فهذا لا يسلم له.

قال أبو علي الفارسي رحمه الله: يشبه أن يكون التغليط من أبي بكر أحمد – ابن مجاهد – في وجه الرواية، فأمَّا من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح. أ.هـ[1]

(١) الحجة للفارسي: ٥/٢٦٢.

ثمّ بين الفارسي رحمه الله وجه هذه القراءة من اللغة وأنَّها من باب إلقاء الحركة التي هي الضمة على الفاء نحو: عُضْد في عَضُد، وسُبْع في سَبُع، ثم قال: فهذه أوجه هذه الرواية في القياس. أ.هـ[1]

١٨- قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الكهف:٩٧] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: كلهم قرأ ﴿فما اسطاعوا﴾ بتخفيف الطاء، غير حمزة، فإنَّه قرأ: ﴿فما اسطّاعوا﴾ مشدّدة الطاء، يريد: ﴿فما استّطاعوا﴾ ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز؛ لأنَّه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة. أ.هـ[2]

هذه القراءة التي لم يجوز ابن مجاهد وجهها من حيث العربية هي قراءة متواترة عن النبي ﷺ ولا عبرة بإنكار النحويين[3] لها حيث إنَّهم لم يستقرؤا جميع أساليب العرب في كلامهم، ولو استقرؤه لما ردوا هذه القراءة وأمثالها من القراءات المتواترة بحجة أنَّه «لحن» أو «ضعيف» ... الخ.

هذا وقد ذكر العلماء وجهين في تخريج هذه القراءة على كلام العرب:

الأوَّل: لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين لئلاّ يحرك ما لا يتحرك أدغم مع الساكن وإن لم يكن حرف لين. أ.هـ[4]

الثاني: أنَّ بعض العرب تتوهم بالساكن الحركة وبالحركة السكون[5].

(١) المصدر السابق، وانظر: إعراب القراءات: ١/٤٠٧-٤٠٨.

(٢) السبعة: ٤٠١.

(٣) ذكر السخاوي منهم: الخليل وسيبويه والزجاج. انظر: فتح الوصيد: ٣/١٠٨٧.

(٤) انظر: الحجة للفارسي: ٥/١٨١-١٨٢، الدر المصون: ٧/٥٥٠.

(٥) إعراب القراءات: ١/٤٢٢.

وقال أبو عمرو الداني: أدغم التاء في الطاء وجمع بين ساكنين في الوصل والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع، ومما يقوي ذلك ويسوغه أنَّ الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة صار بمنزلة الحرف المتحرك، فكأنَّ الساكن الأوَّل قد ولي متحركاً. أ.هـ[١]

١٩- قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [طه:٦٤] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: كلهم قرأ ﴿ثم ائتوا﴾ بفتح الميم إلاَّ ما حدّثني به محمد بن الجهم[٢] عن خلف[٣] والهيثم[٤] قالا عن عبيد بن عقيل[٥] عن شبل[٦] عن ابن كثير ﴿ثم ايتوا﴾ بكسر الميم غير مهموزة ويأتي بالياء التي بعدها تاء، وهذا غلط؛ لأنَّه كسر الميم من (ثمّ) وحظها الفتح ولا وجه لكسرها، وإنَّما أراده ابن كثير أن يتبع الكتاب فلفظ بالياء التي خلفت الهمزة بعد فتحة الميم.أ.هـ[٧]

هذه القراءة المنسوبة لابن كثير شاذّة لا يقرأ بها، وما ذهب إليه ابن مجاهد

(١) جامع البيان (مخطوط) ق٣/ق١٠٩-١١٠.

(٢) السِمَّري، شيخ كبير وإمام شهير، كاتب (ت: ٢٧٨هـ)، وليس (٢٠٨) كما في: غاية النهاية: ١١٣/٢.

(٣) ابن هشام البزار، أحد راويي حمزة، وهو أحد القراء العشرة أيضاً (١٥٠-٢٢٩هـ). غاية النهاية: ٢٧٢/١-٢٧٤.

(٤) ابن خالد، مقرئ متصدر. غاية النهاية: ٣٥٧/٢.

(٥) البصري، راو ضابط صدوق (ت: ٢٠٧هـ). غاية النهاية: ٤٩٦/١.

(٦) ابن عباد، مقرئ مكة (٧٠-١٦٠هـ). غاية النهاية: ٣٢٣/١-٣٢٤.

(٧) كتبت هذا النص من النسخة الخطية: ق١١٢/أ، وذلك لاختلافها مع المطبوع: ٤٢٠.

رحمه الله ومن وافقه[1] في أنَّها «غلط» أو «وهم»[2] فهو المشهور في العربية وهو القياس.

(١) كالفارسي والأزهري وغيرهما.

(٢) انظر: علل القراءات: ١/٣٩١.

وذهب ابن خالويه رحمه الله إلى أنَّ لها وجهاً وهو: أنَّ كسر الميم من (ثِمّ) إنَّما هو من أجل التقاء الساكنين، قال: والعرب تجيزه في نحو «فُظٍّ» و«غُضٍّ» و«ثُمٍّ» و«زُرٍّ»، ومنه قول الشاعر[١]:

فَغُضَّ الطرف إنَّك من نُمَيرٍ فلا كعباً بَلَغتَ ولا كِلابا

روي: غُضَّ، وغُضٍّ وغضٌّ[٢]. والله أعلم.

٢٠- قوله تعالى: ﴿وضياء...﴾[الأنبياء:٤٨] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: قرأ ابن كثير وحده ﴿ضِئاء﴾ بهمزتين؛ الأولى قبل الألف، والثانية بعد الألف، كما قرأت على قنبل عن القواس ... وقول قنبل هذا غلط. أ.هـ[٣]

هكذا قال الإمام هنا في موضع سورة الأنبياء، وكان الأولى بيان الحكم على هذه القراءة في هذه الكلمة عند أوَّل موضع ذُكرت فيه، وهو قوله تعالى: ﴿ ﴾ [يونس: ٥]، لكنه اكتفى هناك بالقول: كان أصحاب البزي ينكرون هذا – ضئاءً– بهمزتين ويقرءون مثل ما يقرأ الناس. أ.هـ[٤]

وقال أيضاً في موضع سورة القصص ﴿بضياء﴾ [٧١]: قرأ ابن كثير وحده (بضئاء) بهمزتين كذا قرأت على قنبل وهو غلط، وروى البزي عن ابن فُليح

(١) هو جرير، ديوانه: ٧٥.

(٢) انظر: إعراب القراءات: ٤١/٢، إعراب القراءات الشواذ: ٧٧/٢-٧٨، البحر المحيط: ٢٥٦/٦.

(٣) كتبت هذا النص من المخطوط: ق ١١٥/ب، لأنَّ فيها التصريح بـ «غلط» أمَّا المطبوع: ص: ٤٢٩ فليس فيه المراد، بل فيه: «وأباه ابن فليح».

(٤) السبعة: ٣٢٣.

عن أصحابهما عن ابن كثير (بضياء) بهمزة واحدة، وهو الصواب . أ.هـ[1]

العجب هنا أنَّ ابن مجاهد غلّط رواية قنبل وهي قراءة صحيحة متواترة مع اعترافه أنَّه قرأ بها على قنبل ، كما قال ابن الجزري[2] رحمه الله: وزعم ابن مجاهد أنَّه – ضناء – غلط مع اعترافه أنَّه قرأ كذلك على قنبل، وخالف الناسُ ابن مجاهد في ذلك فرووه[3] عنه بالهمزة، ولم يختلف عنه في ذلك، ووافق قنبلاً أحمدُ ابن يزيد الحلواني، فرواه عن القواس شيخ قنبل. أ.هـ[4]

وقال السمين الحلبي رحمه الله: كثيراً ما يتجرء أبو بكر على شيخه ويغلّطه –، قال: وهذا لا ينبغي أن يكون، فإنَّ قنبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد. أ.هـ[5]

وهذه القراءة لا يجوز تغليطها لتواترها روايةً وصحتها لغةً؛ حيث وجهوها على القلب، أي أخرت العين إلى موضع اللاَّم، وقُدّمت اللاَّم إلى موضعها، فصارت الياءُ طرفاً بعد ألف زائدة فقلبت همزةً كـ «سقاء». أ.هـ[6]

٢١– قوله تعالى: ﴿... ولؤلؤا ...﴾ [الحج:٢٣].

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى المعلّى بن منصور[7] عن أبي بكر عن

---

(١) السبعة: ٤٩٥.

(٢) محمد بن محمد (٧٥٢–٨٣٣) إمام هذا العلم ومحققه، انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٧–٢٥..

(٣) هذا الصواب، كما هو موجود في النسخ الخطية المعتمدة من النشر، خلافاً لما في النسخة المطبوعة (فرواه).

(٤) النشر: ١/٤١٦.

(٥) الدر المصون: ٦/١٥٢.

(٦) انظر: فتح الوصيد: ٣/٩٧١، إبراز المعاني: ٣/٢١٩.

(٧) أبو يعلى الرازي، مقرئ وفقيه حنفي (ت: ٢١١هـ). غاية النهاية: ٢/٣٠٤.

عاصم: ﴿لؤلؤاً﴾ بهمز الأولى ولا يهمز الثانية، وهذا غلط. أ.هـ[١]

التغليط هنا هو من حيث الرواية؛ لأنَّ المقروء به لشعبة هو ترك الهمزة الأولى[٢]. والله أعلم.

٢٢– قوله تعالى: ﴿... سِخرياً ...﴾ [المؤمنون:١١٠] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿سُخرياً﴾ مرفوعاً[٣]، وهو غلط. أ.هـ[٤]

التغليط من حيث الرواية؛ لأنَّ المقروء به لحفص هو كسر السين[٥].

٢٣– قوله تعالى: ﴿إذ تلقّونه ...﴾ [النور:١٥].

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى ... عن أبي عمرو: ﴿إذ تلقّونه﴾ مشدّدة التاء مثل ابن كثير يدغم الذال في التاء. وهذا خطأ.. قال: وهو رديء جداً إلاَّ أن يظهر الذال من (إذ). أ.هـ[٦]

هذه القراءة المنسوبة إلى أبي عمرو تعتبر انفرادة لـــه، وليست شاذة لأنَّها متواترة عن ابن كثير رحمه الله، وأمَّا أبو عمرو فالمقروء له هو بالإدغام[٧].

وعلى ذلك فلا وجه لتخطئتها أو وصفها بأنَّها «ردئية» وذلك – إضافة إلى صحتها قراءةً – لأنَّ لها وجهاً في العربية، وهو الجمع بين ساكنين على رغم اعتراض بعض اللغويين عليه، والصحيح أنَّه واردٌ.

---

(١) السبعة: ٤٣٥.

(٢) انظر: التيسير: ١٥٦.

(٣) أي: بضم السين.

(٤) السبعة: ١٤٨.

(٥) انظر: التيسير: ١٦٠.

(٦) السبعة: ق: ١٢٠/ب، والمطبوع: ٤٥٣-٤٥٤.

(٧) انظر: التيسير: ٤٢، غيث النفع: ٣٠٢.

والعجب أنَّ ابن خالويه رحمه الله تبع شيخه ابن مجاهد في تضعيفه لهذه القراءة هنا بحجة أنَّ فيها الجمع بين ساكنين، وكان قد دافع بقوة عن الجمع بين ساكنين في قراءة ﴿نعمّا﴾ فقال رحمه الله: متى ما صحّ الشيء عن النبي ﷺ لم يحل للنحوي ولا غيره أن يعترض عليه. أ.هـ[1]

٢٤- قوله تعالى: ﴿ويخلد فيه ...﴾ [الفرقان:٦٩] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: عن أبي عمرو ﴿ويُخْلَد﴾ بضم الياء وفتح اللاَّم وجزم الدال، وهو غلط. أ.هـ[2]

هذه القراءة شاذّة لا يقرأ بها، وهي غلط كما قال ابن مجاهد من حيث الرواية، أمَّا من حيث العربية فقال أبو علي الفارسي رحمه الله: المعنى: خَلَدَ هو، وأخلده الله، ويكون «يُخْلَد» مثل «يُكرم» و«يُعطى» في أنَّه مبني من «أفعل»، ويكون قد عطف فعلاً مبنيا للمفعول على مثله. قال: إلاَّ أنَّ الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجز أن تنسب إلى الذي تروى عنه. أ.هـ[3]

٢٥- قوله تعالى: ﴿لايحطمنكم ...﴾ [النمل:١٨] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: قرأ عبيد عن أبي عمرو: ﴿لايحطمْنكم﴾ ساكنة النون، وهو غلط. أ.هـ[4]

هذه قراءة متواترة عن رويس[5] عن يعقوب[6]، فتعتبر انفرادة عن أبي

(١) انظر: إعراب القراءات: ١/١٠١-١٠٢.

(٢) السبعة: ٤٦٧

(٣) الحجة للفارسي: ٥/٣٥٢.

(٤) السبعة: ٤٧٩.

(٥) محمد بن المتوكل اللؤلؤي، أحد راويي يعقوب، (٢٣٨) . انظر: غاية النهاية: ٢/٢٣٤.

(٦) ابن إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة، (ت: ٢٠٥). انظر: غاية النهاية: ٢/٣٨٦.

عمرو، ومن هنـــا حكم عليها ابن مجاهد بأنَّها غلط، أي: من حيث الرواية، وقال الفارسي: قوله – ابن مجاهد –: «وهذا غلط» يريد أنَّه غلط من طريق الرواية لا أنَّه لا يتجه في العربية، قـــال: ووجه النون الخفيفة والشديدة هنا حسنان.أ.هـ[١]

٢٦– قوله تعالى: ﴿من سبأ ...﴾ [النمل:٢٢] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: قرأت على قنبل[٢] عن النبال[٣] ﴿من سبأ﴾ ساكنة الهمزة، وكذلك في قوله: ﴿لسبأ في مسكنهم﴾ [سبأ:١٥]، وهكذا الحسن بن محمد ابن عبيد الله بن أبي يزيد[٤] عن شبل عن ابن كثير، وهو وهم. أ.هـ[٥]

قوله: وهو وهم، لم يسلمه لـــه العلماء، بل هي قراءة متواترة، ولها وجه في العربية صحيح، وهو الإسكان على نية الوقف[٦].

٢٧– قوله تعالى: ﴿في ضيق﴾ [النمل:٧٠] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى أبو عبيد عن إسماعيل[٧] عنه –نافع– ﴿ضِيق﴾، وهو غلط. أ.هـ[٨]

---

(١) الحجة للفارسي: ٥/٣٨٠-٣٨١.

(٢) محمد بن عبد الرحمن، أحد راويي ابن كثير من السبعة (١٩٥-٢٩١هـ). معرفة القـــراء: ١/٤٥٢-٤٥٣.

(٣) أحمد بن محمد، القواس، مقرئ معروف (ت: ٢٤٥هـ). المصدر السابق: ١/٣٧٠-٣٧١.

(٤) المكي، مقرئ متصجر، روى عن الشافعي، غاية النهاية: ١/٢٣٢.

(٥) السبعة: ٤٨٠.

(٦) انظر: التيسير: ١٦٧، فتح الوصيد: ٤/١١٥٤، إعراب القراءات: ٢/١٤٧-١٤٨.

(٧) ابن جعفر بن كثير، المدني، ثقة جليل (١٣٠-١٨٠هـ). غاية النهاية: ١/١٦٣.

(٨) السبعة: ٤٨٥.

هذه القراءة المنسوبة إلى نافع لا يقرأ بها له، فهي غلط من حيث الرواية لا العربية[1].

٢٨- قوله تعالى: ﴿بما تفعلون﴾ [النمل:٨٨] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى أبو عبيد عن أهـــل المدينة بالياء، وهو غلط.أ.هـ[2] قوله: «أهل المدينة» المراد بهم نافع وأبو جعفر وشيبة[3]، والتغليط هنا هو من حيث الرواية لا اللغة.

٢٩- قوله تعالى: ﴿... ﴾ [القصص:٣٢] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿الرَّهَب﴾ بفتح الراء والهاء، وهو غلط. أ.هـ[4]

أي: من حيث الرواية فإنَّه لا يقرأ به لحفص؛ إذ المقروء له به هو فتح الراء وإسكان الهاء ﴿ ﴾[5].

٣٠- قوله تعالى: ﴿ ..﴾ [الأحزاب:٤] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: قال ابن مخلد[6] عن ابن أبي بزة[7]

(١) انظر: الحجة للفارسي: ٤٠٣/٥.

(٢) السبعة: ٤٨٧.

(٣) انظر: السبعة: ٥٤-٦١.

(٤) السبعة: ٤٩٣.

(٥) انظر: النشر: ٣٤١/٢.

(٦) الحسن بن الحباب، شيخ ثقة (ت: ٣٠١هـ). غاية النهاية: ٢٠٩/١.

(٧) أحمد بن محمد البزي، أحد راويي ابن كثير من السبعة (١٧٠-٢٥٠هـ). معرفة القـــراء: =

﴿ۦ ۥ ۦ ۥ ۦ ۥ﴾ مشدّدة مكسورة، وهو غلط. أ.هـ[١] أي: في الرواية.

٣١– قوله تعالى: ﴿أن كان ...﴾ [القلم:١٤] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى أبو عبيد أنَّ حمزة كان يقرأ ﴿ءان كان﴾ بهمزة ممدودة، وهو غلط. أ.هـ[٢]

قوله رحمه الله: «بهمزة ممدودة» مصطلح عند القراء يقصد به «همزة مسهلة»[٣] ومن هنا وصف ابن مجاهد هذه القراءة المنسوبة لحمزة بالغلط حيث إنَّ المتواتر عنه هو القراءة بهمزتين محققتين من غير تسهيل[٤].

٣٢– قوله تعالى: ﴿ولا يسأل حميم...﴾ [المعارج:١٠].

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة: ﴿ولا يُسأل﴾ برفع الياء، وهو غلط. أ.هـ[٥]

تغليط ابن مجاهد رحمه الله لقراءة أبي جعفر لا يسلّم لـــه، حيث إنَّها قراءة عشرية متواترة عن النبي ﷺ فلا وجه لتغليطها وإنكارها[٦].

٣٣– قوله تعالى: ﴿ولا تذرن ودًّا﴾ [نوح:٢٣] .

= ١/٣٦٥-٣٧٠.

(١) السبعة: ٥١٩.

(٢) السبعة: ٦٤٦.

(٣) انظر: النشر: ١/٣٦٨.

(٤) انظر: التيسير: ٢١٣.

(٥) السبعة: ٦٥٠.

(٦) انظر: النشر: ٢/٣٩٠.

قال ابن مجاهد رحمه الله: روى أبو الربيع[1] عن بريد[2] عن أبي بكر عن عاصم: ﴿ودّاً﴾ مضمومة الواو، ولم يروه غيره عن عاصم، وهو غلط. أ.هـ[3]

وقال أيضاً رحمه الله: وحدّثني المروزي عن أبي بكر عن عاصم أنّه قرأ ﴿وداً﴾ مضمومة مثل نافع، وهو غلط. أ.هـ[4]

هذا كله غلط من حيث الرواية فلا يُقرأ به لعاصم رحمه الله؛ إذ المقروء به له هو ﴿وَدا﴾ بفتح الواو[5].

٣٤- قوله تعالى: ﴿عليهم نار مؤصدة﴾ [البلد:٢٠] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: حدثني الدباغ[6] عن أبي الربيع عن حفص عن عاصم: ﴿مؤصدة﴾ مهموزة، و﴿المشّمّة﴾ مشدّدة ، كذا قال، وليس له وجه[7]. أ.هـ؛ أمَّا ﴿مؤصدة﴾ بالهمز فمتواتر، وأمَّا «المشأمّة» بالتشديد فشاذّة لا يقرأ بها، وقد تبع الفارسيُّ ابن مجاهد في عدم معرفة وجهها، فقال: وأمَّا التشديد في ﴿المشأمة﴾ فلا أعلم له وجهاً[8].

تنبيه: قول ابن مجاهد رحمه الله: ﴿المشأمة﴾ «مشدّدة» بيّن ابن خالويه رحمه الله موضع التشديد وكذا وجهه، فقال بعد أن ذكر قراءتين فيها: وفيها قراءة

(١) سليمان بن داود البصري (ت: ٢٣٤هـ). غاية النهاية: ١/٣١٣-٣١٤.

(٢) ابن عبد الوهاب، مقرئ، ضرير (ت: ٣٥٣هـ). غاية النهاية: ١/١٧٦.

(٣) السبعة: ٦٥٣.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) انظر: النشر: ٢/٣٩١.

(٦) محمد بن حماد بن ماهان، أبو جعفر، شيخ مقرئ. غاية النهاية: ٢/١٣٥.

(٧) السبعة: ٦٨٧.

(٨) الحجة للفارسي: ٦/٤١٧.

ثالثة رويت عن حفص:﴿المشّمة﴾ بتشديد الشين؛ وذلك أنَّ من العرب مَن إذا أسقط الهمزة شدّد الحرف الذي قبل الهمزة عوضاً مما حذف. أ.هـ[١]

٣٥- قوله تعالى: ﴿أن رءاه ..﴾ [العلق:٧] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: ﴿أن رَأَه﴾ بغير ألف بعد الهمزة، وزن «رَعَه» وهو غلط؛ لأنَّ «رءاه» مثل «رعاه» ممالاً وغير ممال. أ.هـ [٢]

هذه القراءة المنسوبة إلى ابن كثير رحمه الله من رواية قنبل قراءة صحيحة متواترة عن النبي ﷺ، ولم يلتفت العلماء إلى تغليط ابن مجاهد لها.

قال الإمام السخاوي رحمه الله: ما كان ينبغي لابن مجاهد إذا جاءت القراءة ثابتة عن إمام من طريق لا يشك فيه أن يردّها؛ لأنَّ وجهها لم يظهر له.أ.هـ[٣]

وقال ابن خالويه رحمه الله بعد أن ذكر لها وجهاً: فهذا أشبه بقراءة الأئمة من أن يُغلّط لأنَّ القراءة والأئمة يختار لهم أو يحتج لهم لا عليهم. أ.هـ[٤]

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: رأيت أشياخنا يأخذون ما ثبت عن قنبل من القصر، خلاف ما اختاره ابن مجاهد. أ.هـ[٥]

وقال الشيخ السمين رحمه الله: ولما روى ابن مجاهد هذه القراءة عن قنبل وقال: «قرأت بها عليه» نسبه فيها إلى الغلط، ولا ينبغي ذلك؛ لأنَّه إذا ثبتت قراءةٌ لها

---

(١) إعراب القراءات السبع: ٢/٤٨٧.

(٢) السبعة: ٦٩٢.

(٣) فتح الوصيد: ٤/١٣٢٤.

(٤) إعراب القراءات السبع: ٢/٥٠٨.

(٥) انظر: إبراز المعاني: ٤/٢٦٤.

وجهٌ وإن كان غيره أشهر منه فلا ينبغي أن يقدم على تغليطه. أ.هـ[1]

هذا وقد دافع أبو شامة رحمه الله عن ابن مجاهد بقوله: لعل ابن مجاهد رحمه الله إنَّما نسب هذا الغلط لأخذه إياه عن قنبل في زمن اختلاطه، مع ما رأى من ضعف هذا الحذف في العربية. أ.هـ[2]

(١) الدر المصون: ١١/٥٨.

(٢) إبراز المعاني: ٤/٢٦٤.

أمَّا من حيث اللغة والعربية فهذه القراءة ليست غلطاً بل لها وجه، وهو أنَّ حذف الألف هنا جاء مثله في كلام العرب كقولهم: أصاب الناسَ جَهد ولو تَرَ أهل مكة، بحذف لام «ترى» ومنه قول الشاعر[١]:

وصَّاني العجّــاج فيمــا وصَّني .....

يريد «وصاني»[٢].

وقيل: حذف الألف لدلالة الفتحة عليها. أ.هـ[٣]

٣٦- قوله تعالى: ﴿وتواصوا بالصبر﴾ [العصر:٣] .

قال ابن مجاهد رحمه الله: أبو عمرو: ﴿بالصبر﴾ يشمّ الباء شيئا من الجر ولا يشبع، قال أبو بكر بن مجاهد: لا يجوز إلاَّ في الوقف لأنَّه ينقل كسر الراء إلى الباء. أ.هـ

وقال أيضاً: .... يقرأ ﴿والعصِر﴾ يقرأ فكسر الصاد، وهذا لا يجوز إلاَّ في الوقف؛ لأنَّه ينقل حركة الراء إلى الصاد ويسكن الراء. أ.هـ[٤]

ما ذهب إليه ابن مجاهد رحمه الله من عدم الجواز إلاَّ في الوقف هو المشهور، أمَّا في الوصل فلا يكون في القراءة وأمَّا في العربية فيجوز على اعتبار إجراء الوصل مجرى الوقف. أ.هـ[٥] . والله أعلم.

وهنا انتهى ما أردت عرضه ودراسته مما «غلّطه» ابْن مجاهد أو «وهّمه» أو «خطَّأه» في كتابه "السبعة". والله الهادي إلى الصواب.

---

(١) هو رؤبة. كما في ملحقات ديوانه: ١٨٧.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ٤٢٤/٦، فتح الوصيد: ١٣٢٣/٤، الدر المصون: ٥٨/١١.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشاذة: ٧٢٦/٢، الموضح في وجوه القراءات وعللها: ١٣٨٢/٣.

(٤) السبعة: ٦٩٦.

(٥) انظر: الحجة للفارسي: ٤٣٩/٦، الموضح: ١٣٩٦/٣.

خاتمة البحث

قبل أن أرفع القلم أرى واجباً عليَّ القول بأنَّ ابن مجاهد رحمه الله إمام من أئمة علم القراءات، مكانته محفوظة في القلب بالتقدير والاحترام، لكنه ليس معصوماً، وما في هذا البحث من مسائل مخالفة لـــه فإنَّما هي أقوال غيره من العلماء ترجّح لديّ أنَّ الصواب والحقّ فيها لا فيما ذهب إليه هو رحمه الله، فهو في الحقيقة ردُّ العلماء عليه، وأسجل هنا ما ذكره الإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله (٣٨٤-٤٥٦هـ): وليس فضلهم – العلماء – بموجب قبول آرائهم ولا بمانعٍ أن يَهِموا فيما قالوه بظنِّهم، لكن فضلهم معفوٌّ على كلّ خطأ منهم، وراجح به، وموجب تعظيمهم وحبّهم. أ.هـ [الإحكام: ١/١١٣].

ونحن مع العلماء نقول ما قالوا، ونسكت عن ما سكتوا عنه، ولسنا أعلم من السلف، بل الأقدمون هم المقدَّمون والأوَّلون هم الأوْلَوْن، وإنَّما نحن لهم تبع، والجميع في الحق سواء.

هذا، وأسجّل هنا بعض ما تراءى لي أثناء كتابة هذا البحث.

١- إنَّ طعن ابن مجاهد رحمه الله – وهو من علماء القراءات – في بعض القراءات المتواترة إنَّما كان سببه بقايا تأثير النحو عليه..

٢- إنَّ القراءة المتواترة لا يقدح فيها تضعيف بعض المختصين فيها.

٣- إنَّ ابن مجاهد كان مغرماً بالتغليط ويدلّ على ذلك كثرة ما نقل عنه من قوله: «هذا غلط».

٤- قوة ابن مجاهد في اللغة والنحو ليست على نفس مرتبة قوته ومكانته في القراءات، فالرأي أنَّنا نقبل رواياته لثقته وعدالته، وأمَّا آراؤه الاجتهادية في التوجيه والتعليل فتعرض على أهل الاختصاص من اللغويين والنحويين.

٥- ضرورة إعادة طبع وتحقيق كتابه «السبعة» تحقيقاً علمياً أكاديمياً.

٦- المسؤولية التامة والخطيرة في نفس الوقت على كاهل المختصين في القراءات ببعث هذا العلم ونشر تراثه وإقامة الدراسات الجادة حوله، فكل أهل علم أدرى به من غيرهم.

هذا والله من وراء القصد.

المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني، عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، تحقيق محمود جادو، ط: الجامعة الإسلامية، ١٤١٣.

٢- إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، ط١ ١٤١٣هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣- إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، ط:١، ١٤١٧هـ، عالم الكتب، بيروت.

٤- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت.

٥- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، تحقيق د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت.

٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ١٣٨٤.

٧- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق د.طه عبد الحميد، الهيئة العربية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

٨- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عناية أوتو برتزل، دار الكتاب العربي.

٩- الحجة للقراءات السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي وزميلاه، ط، ١٤١٣هـ، دار المأمون دمشق.

١٠- الدر المصون في علوم الكتاب العزيز: أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق د.أحمد الخراط، ط١، ١٤١٥هـ، دار العلم، بيروت دمشق.

١١- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، نسخة خطية من جامعة الإمام محمد بن سعود.

١٢- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، ط٢، ١٤٠٠هـ، دار المعارف الوطنية.

١٣- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السُّبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي.

١٤- علل القراءات: أبو منصور الأزهري، تحقيق، نوال إبراهيم الحلو، ط١، ١٤١٢.

١٥- غاية النهاية، ابن الجزري، تحقيق براجستراسر، دار الكتب العلمية.

١٦- فتح الوصيد في شرح القصيد: علي بن محمد السخاوي، تحقيق د.مولاي محمد، ط١، ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٧- المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشواذ والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق د.علي الجندي وزميله

ط٢، ١٤٠٢هـ.

١٨- المرشد الوجيز، أبو شامة، تحقيق طيار آلتي أولاج، دار صادر،١٣٩٥.

١٩- معرفة القراءة الكبار، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق طيار آلتي أولاج، وزارة الشؤون الدينية بتركيا.

٢٠- الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي الشيرازي، د.عمر حمدان الكبيسي، ط١، ١٤١٤هـ، الجماعة الخيرية، جدة.

٢١- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق محمد الضباع، دار الفكر.

٢٢- الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: أبو علي الأهوازي، تحقيق، د.دريد حسن أحمد، ط١، ٢٠٠٢، دار الغرب الإسلامي.

❋ ❋ ❋

فهرس الموضوعات

المقدّمة ٦٣
التمهيد؛ وفيه: ٦٥
- أوَّلاً: التعريف بابن مجاهد باختصار: ٦٥
- ثانياً: منهج ابن مجاهد في تضعيف القراءات: ٦٦
- ثالثاً: خطة البحث: ٦٧

القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ في كتابه (السبعة) ٦٨
خاتمة البحث ١٠٨
المصادر والمراجع ١١٠
فهرس الموضوعات ١١٢